

## تحقيق

لم يجد أحد المتابعين لملفات الفساد في لبنان حين سؤّله عن حجم المواد الغذائية والأدوية الفاسدة الموجودة في السوق اللبنانية سوى تكرار عبارة «أعوذ بالله، أعوذ بالله» لوصف حالة الفساد التي تعدت حدود المصالح التجارية نحو تهديد المواطنين بالموت. فبعد الدواء والقمح، كرّرت سُبحة الفضائح لتشمل: الفروج والبزورات والأجبان والزيتون... والآتي أعظم!

## جنون الفساد: صحة اللبنانيين في خطر! بزورات وزيتون مسرطنة وأجبان وفراريج منتهية الصلاحية... في الأسواق



العامّة محمد جواد خليفة وجود عمليات تهريب منظمة للأدوية، يشير عضو لجنة الصحة النيابية السابق إسماعيل سكرية لـ«الأخبار» إلى أن تهريب الأدوية هو من أكبر الفضائح في لبنان، لافتاً إلى أن 95% من الأدوية المهربة يُهرَّب عبر مرفأ بيروت. أما الباقي فيهرَّب من طريق مطار بيروت الدولي، وهناك تاجر واحد فقط يهرَّب عبر الحدود البرية. ويشرح مصدر متابع لـ«الأخبار» أن عمليات التهريب تكون من خلال التواطؤ مع عدد من كبار موظفي الجمارك في المرفأ. أما في المطار، فيوجد من يستقبل الأدوية المهربة على باب الطائرات بعلم الجهات الرقابية هناك، وهذه الأدوية مرتفعة الثمن. كذلك يجري تهريب بعض المعدات الطبية المرتفعة الثمن بالطريقة ذاتها، وتعرف طريقة التهريب هذه بـ«تجار الشنطة».

أما قضية القمح، فقد تحولت إلى مسلسل لم تنته حلقاته التي بدأت منذ سنوات، إذ بعد سلسلة الفضائح في عملية دعم القمح المستورد، وارتفاع صرخات أصحاب الأقران بسبب رداءة القمح، تفجرت الفضيحة في مرفأ بيروت كذلك. فمنذ أيام، ضبطت شحنة تحتوي على 3800 طن من القمح الفاسد التي استوردتها شركة «هاريكو» اللبنانية لصاحبها محمود الحريري، وكانت هذه الشحنة على وشك دخول السوق اللبنانية بعدما اتخذ قرار إفراغها في أهرام المرفأ قبل وصول نتائج الفحوص! وكشفت مصادر «الأخبار» عن دخول شحنة كبيرة من البزورات آتية من إحدى الدول المجاورة، السوق اللبنانية أخيراً، حيث تبين أنها

بينهم أشقاء وأقرباء لوزراء ونواب وسياسيين! فمن يحمي اللبنانيين من جشع مافيات السلطة والتجارة؟ إن الدواء مادة أساسية تمسّ صحة المواطنين، لكن في لبنان يشهد الدواء منذ سنوات فضائح غريبة عجيبة، إذ لا يمر شهر من دون الحديث عن وجود أدوية مزورة أو منتهية الصلاحية أو مهزّبة. وآخر قصص المافيات، كانت قصة دواء الـ«بلافكس» المزور (يسبب الموت لمرضى القلب) الذي اجتاح لبنان عبر مافيات دوائية مدعومة سياسياً، لتلحق هذه الحادثة فضيحة الأدوية الباكستانية الأخيرة (التي لم تتضح معالمها بعد)، التي استوردها عميل جمركي. وفيما أكد وزير الصحة

الجميع سمعوا بفضائح الأدوية المزورة المستوردة، وفضائح الأغذية الفاسدة والطحين المغشوش، وأخرها فضيحة القمح غير الصالح للاستخدام البشري الذي كان يُعدّ للدخول إلى السوق المحلية لصناعة الخبز، لكن تتبع الفضائح يكشف عن سلسلة لا تنتهي، تشمل الأجبان والبزورات والدواجن (التي دخلت السوق اللبنانية منذ فترة، على الرغم من انتهاء صلاحيتها)، ما يطرح تساؤلات كبيرة وكثيرة تطل الجهات الرقابية والوزارات المكلفة حماية المواطنين من عدد من التجار الفاسدين، وخصوصاً أن تتبع خيوط الفضائح يوصل إلى حلقة مترابطة، حلقة تضم عدداً من النافذين،

## رشا ابو زكي

أدوية مزورة، مواد غذائية فاسدة، سلع مصنوعة في إسرائيل، مأكولات تحتوي على مواد مسرطنة وأخرى منتهية الصلاحية، لحوم فاسدة، قوانين مفصلة على قياس عدد من التجار، شبكات ومافيات تضم عدداً من المؤتمنين على صحة المواطنين... فضيحة تلو فضيحة تنخر عقول المستهلك اللبناني، ولا تعرّض صحته للأمراض فقط، بل للموت، وذلك من دون أي حراك من السلطات الرقابية، إلا في حالات نادرة، وبعضها كان لخدمة الوكيل الحصري، ولم يكن في خدمة الناس وأمنهم وسلامتهم وصحتهم!

10

آلاف طن

من اللحوم الفاسدة دخلت السوق اللبنانية في عام 2008 ليتبين أنها من مصدر هندي وغير صالحة للاستهلاك، وقد بيعت في المحال والسوبرماركت على أنها لحم بلدي بأسعار مرتفعة

## غياب المختبر المركزي

يقول النائب السابق إسماعيل سكرية إن القانون يؤكد أن استيراد أي شيء طبي يجب أن يكون لهذا المستحضر ملف من بلد المنشأ، ثم تؤخذ عينات من الأدوية على أن تفحص في المختبر المركزي، إلا أن هذا الأخير غير موجود، وفي غيابه ومع استخدام «العلاقات» والرشى تدخل الأدوية إلى السوق من دون رقابة، مشككا في حقيقة أن الأدوية تخضع لفحوص في مختبرات خارجية، ويلفت إلى أن العديد من الأدوية يتأخر إدخالها وتطول فترة تخزينها بسبب ضغوط تقوم بها شركات أدوية احتكارية كبرى لتأخير وصول أدوية تنافس منتجاتها!



## تجارة الدواء رائجة بين الصيدليات وتستفيد من حسومات 50%

## محمد وهبة

قال وزير الصحة العامة محمد جواد خليفة، إن الوزارة ستخفض أسعار الأدوية بمعدل 25%، فيما أسعار الأدوية التي تحولت إلى «جنريك» سيلحقها خفض بمعدل 20%. وذلك بعدما تبين أن شركات الأدوية تعطي الصيدليات حسماً على الأسعار بنسبة تتراوح بين 20% و40% و50%، ولكنها تبغى للمواطن بالتسعيرة الرسمية زائداً جعلتها التي تتراوح بين 18,5% و22,5%، ما يحقق لها أرباحاً ضخمة وغير منطقية.

عقد خليفة مؤتمراً صحافياً، أمس، خصّصه للحديث عن ملف الأدوية، كاشفاً أن هناك «عمليات تهريب منظمة تأخذ بعداً أكثر مما كان يحصل في السابق، أي تهريب كميات قليلة من الأدوية للإفادة من سعرها الرخيص، وهناك أشخاص يزورون وصفات طبية يدعون فيها إصابتهم بمرض السرطان للحصول على الدواء، ثم يبيعونه للإفادة من سعره، وقد اتخذت الإجراءات اللازمة بحق هؤلاء».

قرار خليفة خفض أسعار الدواء يأتي على خلفية ما كشفته التحقيقات الأخيرة في عمليات تزوير الأدوية التي ضبطتها الوزارة أخيراً، إذ إن اعترافات الصيادلة والمزورين، بحسب ما قال خليفة لـ«الأخبار»، تفيد

حصل كان يعلم الأشخاص الذين يشترونه، ولم يكن أحد مغزراً به، وخصوصاً الصيدليات. فقد أثبتت الفحوص المخبرية التي أجريت على الأدوية المشكوك فيها، في 3 مختبرات داخل لبنان وخارجه، أن نسبة الفاعلية تقل عن 50%. فيما التزوير كان متقناً، لأن المزور دخل على الأرقام نفسها التي تتبناها المصانع الأساسية».

وكان القضاء قد أصدر أمس حكماً بإدانة 7 صيادلة وسجنهم من شهرين إلى سنتين وتغريمهم بين 5 ملايين و25 مليون ليرة، ومنعهم من ممارسة المهنة من شهرين إلى سنتين. وطال الحكم أيضاً 5 موظفين في صيدليات، وأدانهم بالسجن من سنة إلى 3 سنوات، وغرّمهم بين 10 ملايين ليرة و15 مليوناً، لمخالفتهم قانون الصيدلة.

وبالنسبة إلى الأدوية الموجودة في مرفأ بيروت داخل مستوعب، أكد خليفة أن محاولة جرت لإدخالها في آذار 2009 لكنها فشلت، وطلبت الجمارك إعادة تصدير الكمية إلى خارج لبنان. لكن منذ فترة أعيد وضع هذه الأدوية في مستوعب آخر، وأدخل إلى لبنان على أساس أنه ترائيت معد للتصدير إلى العراق، علماً بأن هذه الأدوية بقيت مدة سنة في المستوعب تحت الشمس، وقد أصبحت غير صالحة للاستعمال.

(الأخبار، وطنية، يوبي أي)

في المصرف بقيمة 500 ألف دولار أو 600 ألفاً يحصل على الدواء بحسب 50%، وهكذا تصبح الصيدلية في البقاع مثلاً تباع الصيدلية في بيروت».

هذا الواقع يدفع خليفة إلى إعلان خفض أسعار الدواء بنسبة 25%، بعدما ثبت له أنه يمكن الشركات

والصيدليات أن تجري حسومات من دون أن تخسر جعالتها. إلا أن هذا الأمر يكشف أيضاً أن بنخية أسعار الدواء مرتفعة في لبنان وخاضعة للاحتكار والأرباح العشوائية، وأنه يجب إعادة النظر في مؤشر الأسعار وطريقة احتساب أسعار الدواء. ويعتقد خليفة أن القانون يمنع إجراء حسومات، لأن الربح يذهب إلى الصيدلي، فيما للمواطن الحق في الاستفادة من أي حسم، «ولذلك سأخفض أسعار الأدوية، وخصوصاً أدوية القلب والدهون والسكري، والأدوية التي أصبحت

جنريك سينخفض سعرها 20% على الأقل». في السياق نفسه، يلفت خليفة إلى أن التحقيقات المتعلقة بملف دواء «PLAVIX» أظهرت أن «كل ما

بأن شركات استيراد الأدوية باعت كميات كبيرة إلى الصيدليات مباشرة من دون أن تمرّ عبر المستودعات بحسب يصل إلى 50%، ما أطلق تجارة رائجة بين الصيدليات، فيما لم يستفد أي مواطن من هذه الحسومات، بحجة أن هناك قانوناً أقر في مجلس النواب، يفرض على الصيدليات أن تحافظ على السعر الرسمي بلا زيادة أو نقصان، لا بل يفرض على وزارة الصحة معاقبة المخالفين.

ونتيجة هذا الأمر، انتقل احتكار الدواء من شركات استيراد الأدوية إلى الصيدليات، وهذا يثير استغراب خليفة: «لماذا في إمكانهم إجراء حسومات في ما بينهم، ولا يمكنهم إعطاء المواطن أي حسومات؟ إذا كانت العلة في القانون، يجب على النواب تغييره. فالتهريب قد زاد بعد إقراره، والنتيجة جاءت عكس ما يريدون. والأسوأ أنه نقل الاحتكار الذي حاربناه مع تجار مافيا الأدوية إلى عهدة منظمة، فالشركات تقدم 40% حسماً للصيادلة، والصيدلي يفتح اعتماداً

الصيدلي الذي يفتح اعتماداً في المصرف بقيمة 500 ألف دولار أو 600 ألفاً يحصل على حسم 50%